AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/204
S/1995/453
2 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ٩٢ من القائمة الأولية*
الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الخمسون

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه الرسالة المؤرخة ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥ الموجهة إلي سعادتكم من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، الدكتور مارتي غرانيتش (انظر المرفق).

وألتمس كريم المساعدة منكم في تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق دورة الجمعية العامة الخمسين في إطار البند ٩٢ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماريو نوبيلو
الممثل الدائم

* A/50/50/Rev.1.

المرفق

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام
من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في كرواتيا

في الوقت الذي تعدون فيه تقريركم عن تنفيذ ولاية الأمم المتحدة بشأن عملية "أنكرو"، عملا بقرار مجلس الأمن ٩٩٤ (١٩٩٥)، أود أن أشير إلى أن حكومة جمهورية كرواتيا يساورها قلق بالغ نتيجة المبادرات المشتركة التي عمدت إلى اتخاذها مؤخرا القيادة السياسية للصرب البوسنيين والصرب الكرواتيين بهدف تشكيل ما يُسمى "الجمهورية الصربية المتحدة" التي يُراد أن تتألف من الأراضي المحتلة من جمهورية كرواتيا والأراضي الواقعة تحت سيطرة الصرب من جمهورية البوسنة والهرسك.

وترى حكومتي أن هذا الأمر يُهدد على نحو خطير عملية السلم في كل من كرواتيا والبوسنة والهرسك ويشكل خطرا على السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها. فـ "توحيد" الأراضي التي يحتلها الصرب إنما يمثل انتهاكا صارخا لسيادة كرواتيا والبوسنة والهرسك وسلامتهما الإقليمية ويتنافى مع مبادرات المجتمع الدولي لإحلال السلم، التي تقوم على الاحترام الكامل للسلامة الإقليمية لهذين الدولتين العضوين في الأمم المتحدة. وهذا "التوحيد" سيُشكل انتهاكا مباشرا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة وسيضع جمهورية كرواتيا في وضع يضطرها إلى اتخاذ الوسائل المناسبة للدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية.

ومنعا لهذه الحالة من التفاقم، يتعين أن تسارع عملية "أنكرو" إلى تنفيذ ولايتها ببسط سيطرتها على الأجزاء التي لا توجد تحت السيطرة الفعلية للسلطات الكرواتية الشرعية من حدود كرواتيا الدولية. وبذا فإن تنفيذ الولاية التي تضطلع بها "أنكرو" سيكون رادعا عن ذلك "التوحيد". وفي هذا الصدد، فإن جمهورية كرواتيا ستؤيد كل إجراء يتخذه مجلس الأمن على وجه الاستعجال لمنع الأفعال التي من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد النزاع في المنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك، ترى حكومة كرواتيا أن مسألة تخفيف نظام الجزاءات المفروض على "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)"، دون مراعاة الحالة في كرواتيا ودور "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)" في إدامة حالة الاحتلال على جزء من الأراضي الكرواتية أمر يعود بأثر ضار على عملية السلم في المنطقة. وقد وضع قرار مجلس الأمن ٨٧١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ رابطة مباشرة بين نظام الجزاءات ودور "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)" في احتلال الأراضي الكرواتية. وفي هذا الصدد، قدمت جمهورية كرواتيا، في جملة أمور، وثائق عن التورط المباشر لـ "جيش يوغوسلافيا" في الأراضي الكرواتية المحتلة (A/1995/229 و S/1995/401).

وترحب حكومتي بأي خطوات من جانب سلطات بلغراد تنأي بها بنفسها عن السلطات الصربية المحلية في كنين وبالي. بيد أننا نرى أيضا أن اعتراف بلغراد بالبوسنة والهرسك لن يؤدي، في حد ذاته، إلى أي تغيير على أرض الواقع. وينبغي أن يكون رفع الجزاءات مستندا إلى نتائج فعلية لا إلى إعلانات. وعلاوة على ذلك، فإن أي رفع للجزاءات المفروضة على "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)" لا يشمل تسوية النزاع الدائر في كرواتيا على أساس من احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية سيترك دون حل المشكلة الرئيسية القائمة في المنطقة، مما ينطوي على احتمال تعاظم الصراع مستقبلا على نحو قد تطول عواقبه المنطقة بأسرها.

وما يقلق حكومتي هو أن رفع الجزاءات المفروضة على "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)" لن يزيل فحسب الضغط الدولي على السلطات في بلغراد، بل سيشجع أيضا سلطات بلغراد على السعي إلى توحيد جميع الأراضي التي يحتلها الصرب أو يسيطرون عليها. وهذا لا يُشكل فحسب انتهاكا لمبدأ السلامة الإقليمية للدول - الذي هو مبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة - بل يمثل أيضا تهديدا للسلم والاستقرار في المنطقة.

(توقيع) الدكتور ماتي غرانيتش
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

- - - - -